

الشباب والشغل، إحدى أكبر تحديات المنطقة المتوسطية



منتصة الندوة

قضية تشغيل الشباب أحد أكبر قضايا المنطقة المتوسطية، وهي لا تمس بلدان الضفة الجنوبية مثل المغرب تونس والجزائر فقط، بل إن الضفة الشمالية هي الأخرى معنية بهذه الظاهرة كفرنسا، إسبانيا وإيطاليا مثلا. والملاحظة الأولى هي أن بلدان الشمال تعاني نفس مشاكل بلدان الجنوب بخصوص قضية التشغيل، في مداخلة لجون لوي ريفير رئيس اللجنة الاستراتيجية للمؤسسة المتوسطية في إطار يوم دراسي نظمه يوم 14 أبريل، مكتب التعاون الاقتصادي من أجل المتوسط والشرق ومدرسة الفرصة الثانية بمرسيليا بدعم من وكالة التنمية الدولية وجهة بروفانس الب والاتحاد من أجل المتوسط بمدينة مرسيليا بفضلا لأميديتيري، حضرته عدة بلدان منها المغرب، الذي خصص لموضوع تشغيل الشباب بالمنطقة المتوسطية، وخلال هذا اليوم عرضت عدة دول تجاربها في هذا المجال. وذلك بعد عدة اجتماعات سواء بالدار البيضاء، برشلونة، الرباط أو تونس من أجل تدارس قضية التشغيل.



يوسف لهلال

قضية تشغيل الشباب أحد أكبر قضايا المنطقة المتوسطية، وهي لا تمس بلدان الضفة الجنوبية مثل المغرب تونس والجزائر فقط، بل إن الضفة الشمالية هي الأخرى معنية بهذه الظاهرة كفرنسا، إسبانيا وإيطاليا مثلا. والملاحظة الأولى هي أن بلدان الشمال تعاني نفس مشاكل بلدان الجنوب بخصوص قضية التشغيل، في مداخلة لجون لوي ريفير رئيس اللجنة الاستراتيجية للمؤسسة المتوسطية في إطار يوم دراسي نظمه يوم 14 أبريل، مكتب التعاون الاقتصادي من أجل المتوسط والشرق ومدرسة الفرصة الثانية بمرسيليا بدعم من وكالة التنمية الدولية وجهة بروفانس الب والاتحاد من أجل المتوسط بمدينة مرسيليا بفضلا لأميديتيري، حضرته عدة بلدان منها المغرب، الذي خصص لموضوع تشغيل الشباب بالمنطقة المتوسطية، وخلال هذا اليوم عرضت عدة دول تجاربها في هذا المجال. وذلك بعد عدة اجتماعات سواء بالدار البيضاء، برشلونة، الرباط أو تونس من أجل تدارس قضية التشغيل.

وخلال هذا اللقاء، أعطيت الكلمة لشباب مستفيدين من هذا البرنامج المتوسطي للاندماج المهني، الكلمة للشباب بينت من خلال عدة لقاءات أولمبية أو الأرادة حاضرة، وأن الحلول موجودة وأن الشباب يمكنهم أن يلعبوا دورا في بناء المنطقة المتوسطية التي لا يمكن أن يتم بناؤها بدونهم « يقول بيير ماسي المندوب العام لمكتب التعاون الاقتصادي من أجل المتوسط والشرق.

وخلال فترة الصباح تناوب شباب المغرب، تونس، فرنسا، الجزائر، إسبانيا، إيطاليا للحديث عن تجاربهم الشخصية والطرق التي فتحت أمامهم تجربة مدرسة الفرصة الثانية. هذه الفترة الشبابية تم تنشيطها من طرف أنيس السعيد مسؤول قطب الشباب لوسيمو.

«ومن خلال اهتمامنا بالشباب بنيتي متوسط الغد، وهو موضوع جد حساس» حسب بيرنار فاليرو رئيس لوسيمو، وأضاف «من أهم القضايا التي تشغل المنطقة هي إدماج الشباب في التسيير الاقتصادي، ولأول مرة فإن جبل الكهول جد خائف من المستقبل الذي ينتظر جبل الشباب على المستوى المهني. وهو ما يعطي أهمية خاصة لهذا اللقاء الذي يبحث عن وضع جميع الفاعلين بشكل جماعي من أجل البحث عن الحلول الملائمة وقد أصبح ذلك أمرا ضروريا.»

«حل مشكل تشغيل الشباب عمل جماعي، ولا بد من حله ليس فقط على المستوى الوطني، ومشاكل الشباب هي نفسها سواء كنا بالمغرب، فرنسا، تونس، إسبانيا أو الجزائر». يقول بيير ماسي المندوب العام لوسيمو.

ومكنت المائدة المستديرة التي نظمتها لوسيمو (مكتب التعاون الاقتصادي من أجل المتوسط والشرق) ومدرسة الفرصة الثانية بمرسيليا الخبراء في المنطقة المتوسطية وقضية تشغيل الشباب، من تقديم تجارب مختلف المدن المتوسطية، مثل تجربة مؤسسة المكتب الشريف للفوسفات والعمل الذي تقوم به في مجال التكوين من أجل الشباب، وهو ما تعكسه مختلف المراكز التي تم إنشاؤها لهذا الغرض «مراكز سكلر» ومختلف المشاريع التي تقوم بإنجازها مع شركائنا، وفي مختلف مناطق المملكة» يقول طارق الفهري مسؤول التربية والشباب بمؤسسة المكتب الشريف للفوسفات. مضيفا «نستعمل مختلف برامج المواكبة التي تمكن الشباب من التوفر على وسائل لمواجهة سوق الشغل. ومشاريعنا تدخل في إطار مقارنة شاملة وهو ما يمكن الشباب من تجاوز بعض الحواجز مثل الحواجز المالية من أجل الاستمرار في ظروف أحسن لتكوينهم الأكاديمي أو المهني.»

كما أشاد طارق الفهري بالدور الكبير التي تقوم بها الشبكة المتوسطية «ميد انسي» من أجل اقتسام التجارب الناجحة بين الشركاء» واليوم مؤسسة المكتب الشريف للفوسفات تتعاون مع مدرسة الفرصة الثانية بمرسيليا من أجل وضع برامج جديدة لتسهيل تشغيل الشباب من خلال المراكز التي فتحتها المؤسسة بالمغرب، ومن خلال مواكبة الفريق على المستوى الفردي وكذلك على المستوى الشامل.»

مشروع مغربي آخر تم عرضه بهذه المناسبة، من أجل إطلاق مشروع للإخبار، والتوجيه والإدماج السويبي اقتصادي، هذا المركز الذي سوف يوجه إلى الأطفال الذين تخلوا عن الدراسة بمنطقة الدار البيضاء الكبرى، وسوف يتم إطلاق مشروع

«الاستثمار في تنمية القدرات البشرية من خلال التعاون في مجال التربية، والتعليم العالي والتكوين المهني مع التركيز على تشغيل الشباب وعلى المدى البعيد هي الوسيلة الأكثر فعالية من أجل استقرار واندماج المنطقة»

خوسي ماريا إيصون رئيس مدرسة الفرصة الثانية بإسبانيا، «فكرة تأسيس مدرسة الفرصة الثانية بإسبانيا تعود إلى أقل من سنة في مارس من السنة الماضية تم خلق جمعية مدرسة الفرصة الثانية، وذلك بفضل جهود ستة جهات بإسبانيا من أجل مدرسة الفرصة الثانية. الكلمة التي تراودني بسرعة للحديث عن هذه التجربة وهذا الفضاء الجديد للتعاون هي الإرادة والعمل المشترك بين هذه المؤسسات. هدفنا المشترك الموحد هو تقديم فرص جديدة للشباب الذين هم في حاجة إليها.»

غيوم تيرو المنسق العام لمدارس الفرصة الثانية بإسبانيا «جمعية مدرسة الفرصة الثانية بإسبانيا هي مبادرة وطنية، وذلك أمام التحدي الذي تطرحه بطالة الشباب بإسبانيا. وهي نتيجة تعبئة المؤسسات الاجتماعية التي وجدت نفسها في نموذج الفرصة الثانية. والتي تريد اقتسام التجارب الناجحة ووضع علامة لنجاح متعارف عليه، من أجل الاعتراف بنموذج لصالح الشباب الذين تخلوا عن الدراسة. والجمعية تقوم بإدماج كل الأطراف المعنية: المقاولات، والسلطات العمومية، قطاع العمل الاجتماعي والتربوي وعالم الجامعة دون نسيان المعنيين أنفسهم.»

زينب الفوراتي المديرية العامة لجمعية الفرصة الجديدة بتونس، تحدثت عن الجمعية التي تم إطلاقها سنة 2015، والموجهة إلى الشباب أصحاب الدبلومات من قطاع المحاسبة وإدارة المقاولات، هذه المبادرة مبنية على بناء مشروع مهني للمساعدة على البحث عن عمل، تقوية مراكز التوجيه، البحث عن تدريب محدد والتأطير الاجتماعي. هذا المشروع النموذجي مكن سنة 2015 من الاهتمام بـ 22 من الحاصلين على الشهادات العاطلين، منهم 17 من النساء، ووصلت نسبة النجاح إلى 70 في المئة وتمت بدعم من لوسيمو ومدرسة الفرصة الثانية بمرسيليا. وفي سنة 2016 تم توسيع هذه التجربة لتشمل مؤسسات أخرى.»

بيير ماسي المندوب العام لمكتب التعاون الاقتصادي من أجل المتوسط والشرق قال «إن من أهدافنا بناء مجتمع مفتوح للجيل المقبل، مجتمع متسامح، عادل ويدهم الآخرين، هل يمكننا أن نتصور بشكل منطقي أولادنا، الذين سوف يأخذون القرار غدا، مواطنين لا يمكنهم الاندماج مهنيًا إلا بعد مسار طويل، والذي يتم الحصول فيه على العمل بشكل اعتباطي.»

«هذه المسؤولية نتحملها جميعا، وتعيننا جميعا، باعتبارنا سكان المتوسط وضامني العقد الاجتماعي مع الأجيال المقبلة.»

وأضاف أنه «من خلال البرامج التي يقوم بها لوسيمو، قررنا القيام بعمل، ورحضة ما هو متداول، وبناء حلول في الميدان. ونحن لسنا لوحدنا، وهذه هي قوة الشبكة.»

على عمل أو تكوين مؤهل بلغت 52 في المئة. ومن خلال شبكة مدرسة الفرصة الثانية بمجموع فرنسا فإن حوالي 14500 متدرب استفادوا من إعادة تأهيل بنسبة 58 في المئة من النجاح. «امدي نسي» شبكة تقوم من خلالها باقتسام تجربتنا مع شركائنا والتي راكمتها خلال عدة سنوات، أو ضاعنا مختلفة، قدراتنا مختلفة لكن لنا نفس الإرادة لإعطاء هؤلاء الشباب المبعدين عن العمل فرصة ثانية. مثل فرنسا ومثل أوروبا فإن التعاون في إطار شبكات هو الذي يمكن من الاعتراف بعملنا والاستفادة من الآخرين ومن تجاربهم ومن المشاريع الجديدة من أجل خدمة الشباب المتوسطي.

الفرصة الثانية منذ 20 سنة خلت، أصبح اليوم أكثر إلحاحا. يمكن أن تكون لنا قدرات وكفاءات دون أن نجد مكانا في المدرسة الكلاسيكية التي تنتمي إليها»

وأضاف «إن الرهان على مدارس الفرصة الثانية مبني على مجموعة من الأسس، أولها البيداغوجية الفردية، ودور مركزي للمقاولات، ومتابعة لصيقة للتدريين ومشاكلهم الفردية والمهنية والتي تحول دون اندماجهم. وهي مرهنة مكثفة فيما يخص الوقت وفي الموارد البشرية لكنه رهان ناجح.»

ومدرسة الفرصة الثانية بمرسيليا استقبلت سنة 2015 حوالي 770 متدربا مع نسبة حصول

أمام إخفاقات اللجن الإقليمية والوطنية في معالجة نزاعات الشغل الجماعية عبد الحميد فاتحي ينبه إلى ضرورة إحداث آليات جديدة



من مجلس المستشارين
بديعة الرازي

في جلسة تشريعية عامة، أول أمس بمجلس المستشارين، أثار عبد الحميد فاتحي باسم الفريق الاشتراكي موضوعا ذا أهمية كبيرة يتعلق بكيفية معالجة نزاعات الشغل، وانصب سؤال الفريق على مختلف المشاكل التي تمس اللجن الإقليمية والوطنية للبحث والمصالحة، وأضعا اليد على الثقب الكبير في سير هذه الآلية. وأعطى عضو الفريق أمثلة عن مختلف هذه النزاعات التي تشكل موضوع مباحثات واهتمام مختلف الفرقاء الاجتماعيين، مستعرضا من موقعه النقابي كافة الصعوبات التي تدعو إلى إيجاد آليات جديدة لحلها، من أجل ترسيخ أسس مناخ اجتماعي سليم ومنتج بين أطراف العلاقة الشغلية، بما يضمن الحقوق الثابتة للأجراء وضمان السير العادي للمقولة في تناغم دائم مع السلطات الإدارية والقضائية، خدمة للتنمية الشاملة. واعتبر وزير التشغيل في جوابه عن سؤال الفريق أن آلية اللجن الإقليمية والوطنية للبحث والمصالحة، آلية قانونية جاءت بها مدونة الشغل لفض الخلافات الناشئة بين طرفي الإنتاج على المستوى الإقليمي في إطار السيطرة التصالحية، مؤكدا أن الوزارة سبق لها وأن أعدت مذكرة في الموضوع استنادا على مدونة الشغل وبمقتضاها للولاة والعمال من أجل تفعيل أدوارها القانونية، كما سبق لوزارة التشغيل أن بحثت مذكرة مشتركة مع الداخلية سنة 2008 في نفس الموضوع لحت العمال والولاة بالعمالات والإقليم من أجل تفعيل المساطر والأدوار المنوطة بهذه اللجان الإقليمية، مؤكدا في هذا الصدد أن هناك تجاوبا هاما مع هذه المذكرة، حيث قامت اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة بدراسة 91 نزاعا جماعيا خلال سنة 2015 ودراسة 36 نزاعا في الثلاثة أشهر الأولى من 2016. كما أن وزارة التشغيل قامت بإعداد دورية وتعميمها حول تشخيص واقع اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة كمنطلق أولي لمشروع تطوير أداء هذه اللجان في أفق تنظيم لقاء ثلاثي الأطراف حول الموضوع.

وزير التشغيل يطالب الشركاء الاجتماعيين ببدائل

وفي ما يتعلق باللجنة الوطنية للبحث والمصالحة، قال الوزير إن الوزارة شرعت في محاولة تقييم عمل هذه الآلية وجعلها ضمن أولويات برنامج العمل برسم سنة 2016 بهدف إضفاء دينامية جديدة على دورها التصالحي، مؤكدا في هذا الصدد أن الشركاء الاجتماعيين مدعوون بدورهم إلى البحث عن آلية توافقة بديلة لتدبير نزاعات الشغل الجماعية وذلك في إطار اتفاقيات الشغل الجماعية.

ويذكر أن الفدرالية الديمقراطية للشغل تضع في أولوياتها دراسة كافة الآليات الكفيلة بحل نزاعات الشغل بحثا عن التوازن في العلاقات المهنية وتحسين مناخ الأعمال، بإففتاح أطرها على تجارب أخرى في الدول الديمقراطية، في إطار تشارك تكويني ومهني.

ويبري المتتبعون أن هناك قصورا في المادة 557 من مدونة الشغل، فالمصالحة التي تقوم بها اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة هي وسيلة لتفادي الخلافات والنزاعات الجماعية أكثر منها وسيلة لحلها، وأنها أسلوب يرمي إلى التقريب بين وجهة نظر كل من طرفي الخلاف أو النزاع الجماعي، من خلال الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة ومحاولة التقريب بينها، والمصالحة في هذا الصدد، وسيلة لتفادي النزاعات الجماعية وليس من أجل حلها بشكل جزري.

وتنص المادة 557 من مدونة الشغل أنه «تحدث لدى كل عمالة أو إقليم لجنة تسمى اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة يتراأسها عامل العمالة أو الإقليم وتتكون بالتساوي من ممثلين عن الإدارة والمنظمات المهنية للمشغلين والمنظمات النقابية ويتولى كتابة اللجنة المندوب الإقليمي المكلف بالشغل.»

ويشار أن مجلس المستشارين قد عقد جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 19 أبريل 2016 بعد جلسة الأسئلة الشفهية، خصصت للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهن التمريض؛ ومشروع قانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهنة القبالة.